الرأي, مقالات

24 سبتمبر 2022 00:30 صباحا

البحث عن الدستور تحت أدراج القصور

الكاتب

نسيم الخوري

د. نسيم الخوري

رحت أتطلّع عند كتابة هذا النص، حيث تأليف الحكومة اللبنانية معجّل وانتخاب رئيس الجمهورية مؤجّل، لو أتمكّن في هذه الصفحة بالذات، أن أنشر لوحة فنيّة بدلاً من نصّي هذا لنقل الواقع، وأكبّره 10452 كم مربع بمساحة لبنان المُنهك من تنازع زعماء الطوائف على الكراسي المهلهلة بين القصور عاجزين عن إعادة تركيب وطن يحكمون فيه بالعقل والعدل والإيمان.

تتصدّر اللوحة قصراً بل قصور رؤساء لبنان بصيغتها «الديمقراطية الثلاثية»، مهدّمة فارغة تنقل للمشاهد مرارات الحكم وتمزيق الصلاحيات والحياة الوطنية. نلمح تحت درج القصر، كرسي رئاسة عتيق ممزّق تحت شجرة خريفية سقطت أوراقها الصفراء إذ لم تُشذّب منذ عقود. وتحت الكرسي حقيبة جلدية سوداء مفتوحة وممزّقة وعلبة سجائر فارغة وأوراق صفراء رسمية مبعثرة فوق درج سفلي تُرشدنا أعشابه اليابسة نحو ملاجئ القصر. تقول اللوحة، باختصار، إن الجمهورية صفراء مقيمة أبداً في فصل الخريف، ولطالما تقاتلوا عليها ولم يبدّلوا خشبها أو قشّها مع تبادل العهود. ويجتاحك السؤال: على ماذا «يتقاتل» المرشّحون الموارنة فيُربكون الداخل والخارج بحنينهم النرجسي لصلاحيات غابرة لن تعود؟

قد تسحبك اللوحة إلى 1920 تاريخ إعلان دولة لبنان الكبير فرنسي الهوى يتمنطق بملامح «الأم الحنون» في الوجدان والإيمان، لكن الأحداث والصراعات والحروب المتراكمة ومحن الغبن والمساواة والعدالة بين الطوائف والعائلات دفع بقاياهم للتوقيع في مدينة الطائف بأنّ لبنانكم نزع أقنعة وجهه وأعلن «بلداً عربيّ الهوية والانتماء ووطناً نهائياً لجميع أبنائه». مقدمة دستورية بقيت إنشائية بينما كراسي الجمهورية مهشمة بين الواقع والوقائع! ويسألون: ماذا يعني كرسي

رئيس الجمهورية بعدُ؟

أجوبة كثيرة تضجّ بالانتظارات والمفاجآت حتى عادات الحروب. ويسحبني السؤال نحو ال2007، مثلاً، وكنت بدعوةٍ إلى الكويت، وكان الجنرال إميل لحّود (انتخب رئيساً للجمهورية في 13 اكتوبر 1998 حتّى 23 نوفمبر 2007) متابعاً بهزءٍ وتحدٍّ صارخ محاولات إزاحته عن كرسي قصر بعبدا (قبل انتهاء ولايته). اتّصلت به للاستئناس بقراره في تلك اللحظة الوطنية الحرجة، قبل إجرائي مقابلة مع إحدى الصحف الكويتية وجاء جوابه قاطعاً: «قل إنّ إميل لحّود لن يترُك قصر بعبدا إلاّ جثّة». فعلاً، إنّها اللحظة الحرجة المتكررة في لبنان عبر العهود الرئاسية قبل اتّفاق الطائف وبعده مع أنه لم يُطبّق ولم تترسّخ روحيته، لا بالممارسة ولا بالقناعات، وبقيت التطلّعات والمطابخ الشغّالة بحثاً عمّن يشغل كرسي بعبدا تنتظر فرنسا وغيرها من الدول الإقليمية ليجعل تاريخنا غيريّاً ويبرز سؤالان:

1- من ينتخب رئيس الجمهورية؟

2- هل هم النواب أنفسهم وذراريهم منذ الاستقلال وبالتناسل، ومنذ ما قبل الميلاد يمارسون الإنصات والإقتراع والإصغاء لخطاب قسم الرئيس المُنتخب فتبادل التهاني وأخذ الصورة بانتظار الفاتورة، ثمّ الانتقال للتشابك مجدداً على كرسي رئيس الحكومة وحكومته أو حكوماتهم فتعقيدات البيان الوزاري ومضامينه وشعاراته، أم تقترحه دول التفاهم مع الخارج ليحضر حفل الانتخاب السفراء والشخصيات ومبعوثو الدول والمنظمات الدولية يتابعون من شرفة البرلمان أو«البلكون» بالفرنسية يدبجون تقاريرهم للخارج؟

في الجواب، يدّعي معظم سياسيينا القول بالنديّة في علاقاتهم بالخارج وفي رأسه فرنسا العرّابة التي يصمها بعضهم بالاستعمار مع أنّها كانت «الأم الحنون» التي قد نجدها اليوم في مناطق الجنوب والبقاع سياسياً وتربوياً ومساعدات اجتماعية. الخارج سيّد الداخل، وقد يعجز هؤلاء عن تحريك مصطلح «النديّة» كمظهر من مظاهر السيادة اللبنانية فيقولون الندّية بفتح النون.

يكفينا فتح منجد اللغة العربية لتأكيد أنّ: «ندّ بفتح النون تعني نَفَرَ وتَنافَرَ واخْتَلَفَ وذَهَبَ شارداً عن الطريق. ويقال ندّتْ الكلمة بمعنى شَذّتْ وصَرّحَتْ بِالعُيوب وأسْمَعَت الآخَرَ القَبيحَ من القولْ وبالصّوتِ المرفوعِ الذي يُطْلَقُ من فوقِ الأكَمَةِ أي التّلْ المُرتفعْ». هذه هي الندية المعهودة في لبنان.

أمّا «الندّ بكسر النون، فتعني المَثَل أو النَظيرْ أو التساوي مع الآخر»، وهذا ما لم نلمسه في تاريخ لبنان، لا في العلاقات اللبنانية العربية أو الأجنبية ولا حتى في ممارساتهم للحكم.

اللبنانيون غارقون في العتمة والبؤس والفقر والجوع والديون والحاجات البسيطة وإقفال أبواب الخارج وصعوبة تجديد حتى جوازات سفرهم، وما عادت تُغريهم أو تعنيهم قصورهم في «وطن الضرورات» ولا الكراسي الرئاسية العتيقة وانتظاراتكم لثروات الغاز والنفط بعدما نسفوا حتى فكرة الصندوق السيادي وحرموا أجيالنا القادمة من تلك الثروات عبر تأسيسهم 53 شركة استثمارية خاصة تكفل لهم الحقوق ببيع تلك الثروات بعد استخراجها للدولة اللبنانية أعني دولتهم وكأنّها عقارهم الخاص.

drnassim@hotmail.com

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©